على القول به كما يأتي بدليل المقابلة وقدم الحرام لغلظه وضبطه ثم المكروه
لضبطه اه قال اي ما لا يصح لخ انما فسره بذلك لانه لا يلزم من الحرمة
عبارة م ر وان لم يعلم الفاسد على الاصح
الصحة كنكاح المخطوبة لغيره واشار بقوله العالم بتحريمه الى ان المراد
الحرام في الواقع وان لم يطلع الفاعل على حرمته بناء على تقييده بانه مخالفة
قوله بناء على تقييد الخ اي الخ
العمل وذي الوجهين الشرع فهو بمعنى الفاسد وله اقسام اربعة لعينه
وقيد ان هذه اتعبير
او للجمع او الاشتباه او لمعنى يقترن بالعقد وللاول اسباب ثلاثة النسب
للحرمة لا للحرام الا ان
والرضاع والمصاهرة وجملة ما يحرم بتلك الاسباب ثمانية عشر كما سيأتي
يقيد بعضان ه ع ش
الام وهي من ولدتك او ولدت من ولدك ذكرا كان او انثى بواسطة او
بغيرها وان شئت قلت كل انثى ينتمي اي يصل اليها نسبك بالولادة
بواسطة او بغيرها والمراد بالنسب معناه اللغوي وهو القرابة لا
الشرعي لانه لا يكون الا للاب اما افاده في شرح المنهج بزيادة والبنت وهي
من ولدتها او ولدت من ولدها ذكرا كان او انثى بواسطة او بغيرها وان
شئت قلت كل انثى ينتمي اليك نسبها بالولادة بواسطة او بغيرها افاده شيخنا
وشمل والمراد البنت ولو احتمالا كالمنفية باللعان فهي كالبنت في سائر
الاحكام على المعتمد فلا قطع بسرقتها مال النافي وعكسه ولا بتقتل
بقتلها وان اصر على النفي ولا ينتقض وضوء بلمسها ويجوز النظر اليها
والخلوة بها حلافا لمن نعم لا يجوز اجبارها على النكاح ما دام مصرا
على النفي اذ لا ولاية له عليها حينئذ ويكفي في الاجبار مجرد احتمال النسب خلافا
لبعض الاحكام السابقة هذا هو الظاهر وان لم ار من ذكره ومن لحق زوجة ابنه
صارت بنته او زوج بنته صار ابنه ولا ينفسخ النكاح ان كذبه الزوج وليس
لنا من ينكح اخته في الاسلام الا هذا واذا طلق امتنع التجديد واذا مات
ورثت منه بالزوجية لانها اقوى من الاختية لعدم حجبها فان صدقه
قوله ان صدقه الخ انظر
الزوج وحده او مع الزوجة انتفع النكاح كما قاله الرشيدي على ما مر ان
حكم المجهول حكم المعلوم ما لم يعلم كذبه
كان قبل الدخول فلا مهر او بعده فلها مهر المثل وكذا ان اقام الاب بينة
فينفسخ النكاح ويثبت النسب وحكم المهر ما ذكر والاخت وهي من

ولدها

ولدها ابوان او احدهما او ثبت المنهج والعمة وهي اخت ذكر ولدك بواسطة
او بغيرها ولو من جهة الام وقوله والخالة وهي اخت انثى ولدتك بواسطة او
بغيرها ولو من جهة الاب اه افاده في المنهج وبه بزيادة وبنت الاخ وهي
بنت ذكر ولده احدهما ابويك او بواسطة وقوله وبنت الاخت وهي بنت
انثى ولدها احد ابويك كذلك حقيقة او مجازا راجع لما عدا الاخت او لا
يقال فيها ذلك فلا يقال لبنت الاخت اخت مجازا ولذا عطفها المصنف على ما
قبلها ولم يكتف بالاخت عنها ولم في ضبط جميع من يحرم عبارة ان احدا
يحرم على الرجل اصوله وفصوله وفصول اوله اصوله واول فصل من كل
اصل بعد الاصل الاول فالاصول الامهات والفصول البنات وفصول اول
الاصول الاخوات وبنات الاخ وبنات الاخت واول فصل من كل اصل بعد
الاصل الاول العمات والخالات ثانيهما يحرم جميع نساء القرابة غير ولد الفحولة
وولد الفحولة وهذا الحصر دائر على الاناث اه افاده م ر لقوله تعالى
انما اقتصر على الامومة والاخوة لان سبب التحريم اما الولادة له او منه
فيشمل الاصول والفروع واما الاخوة له بواسطة او غيرها او لاحد اصوله
فيشمل الاخوات وبناتهن وبنات الاخ والعمات والخالات فاشار بالامهات
الى السبب الاول وبالاخوات الى الثاني فالاية دليل على تحريم السبع بطريق
الاشارة المذكورة ولما لم تكن صريحة في ذلك اتى بالحديث بعدها لصراحته
في المقصود او لمصاهرة وهي وصف يشبه النسب يقتضي تحريم المناكحة
وهو اربعة الخارج بالاربعة بنت زوج الام او البنت وام وام زوجة
الاب او الابن وبنتها وزوجة الربيب اي ابن الزوجة وزوجة الاب اي زوج
الام نكاح زوجة الاب اي العقد عليها وكذا ما بعد وزوج البنت اي
يحرم على الام نكاح زوج بنتها وان لم يدخل بها لان العقد على البنات يحرم الامهات
والدخول بالامهات يحرم البنات والفرق ان الرجل يبتلى بكمالة الام عقب
العقد لترتيب امور فحرمت بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها وقوله
وزوج الام اي يحرم على البنت نكاح زوج امها وكان المناسب في هذا وما قبله